اسرائيلية يوميا ، قبل الحسومات على ما يبدو ، بينما تذكر معظم الدراسات والاحصاءات ان متوسط أجره الصافي يتراوح بين ١٠ — ١٢ ليرة اسرائيلية يوميا .

علاقات وأوضاع العمل : والى جانب هذا العمل المنظم عن طريق مكاتب العمل ، وهروبا من عملية النهب المنظمة هذه ، يوجد هناك أمام العامل العربي طريقان آخران للعمل في اسرائيل عن طريق العمل غير المنظم . الاول يتم بواسطة المتعهدين العرب ، حيث يتعرض العمال لنهب من معاشاتهم من قبل المتعهد ، والثاني يعتمد على المبادرة الفردية ، أي العمل دون الالتجاء الى مكتب العمل وبدون الحصول على تصاريح عمل ، مما يجعل هذه الفئة من العمال تعاني من وطأة الخوف من السلطات(٥).

يتعرض هؤلاء العمال الذين يعملون عن طريق العمل غير المنظم ، الى استغلال شديد ، حيث أنهم لا يعملون بشكل قانوني رازحين تحت طائلة العقاب. فبدلا من الذهاب الى مكاتب العمل ، يلجأ بعض العمال الى المتعهدين العرب الذين يؤمنون لهم العمل مقابل مبلغ معين ، بعد ان يتفق هؤلاء المتعهدون مع صاحب المشروع او المزارع الاسرائيلي ، او يقوم العمال بالاتفاق مباشرة مع الاسرائيلي صاحب العمل الذي يأتي اليهم في قراهم. ويتلقى هؤلاء العمال أجورا ضئيلة ، لانهم يدفعون حصة كبيرة منها قد تصل الى النصف الى المتعهد العربي الذي توسط لتشغيلهم . « كما انهم يبيتون تحت ظروف سيئة جدا ، ويستغلون أيضا من قبل الاشخاص الذين يؤمنون لهم المبيت ، وعندما يلقى القبض عليهم يتعرضون للجزاء »(٦). وتذكر صحيفة معاريف الاسرائيلية (١٩٧١/٧/٢١) في تحقيق عن هذه الفئة من العمال ، أن معظم هؤلاء العمال ، والذين يبلغ عددهم حسب تقدير المصادر الرسمية حوالي ٦ آلاف عامل ، هم من الصغار الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة عشرة . وورد في التحقيق على لسان أحد المسؤولين عن مكافحة هذا النوع من العمل من قبل الدوائر الاسرائيلية ان هؤلاء الاولاد يشتغلون في المزارع الاسرائيلية من الصباح حتى المساء مقابل ٤ — ٥ ليرات اسرائيلية يوميا ، تدفع في معظم الاحيان لاولياء أمورهم عن طريق المتعهد ، وفي بعض الاحيان لا تدفع نقدا ، وانما بشكل حساب عند بقال القرية . وتصل احيانا أرباح المتعهدين او « الريسين » الذين يعمل هؤلاء العمال بواسطتهم ، من ٤٠٠ — ٥٠٠ ليرة اسرائيلية يوميا .

على الرغم من معرفة السلطات الاسرائيلية المسؤولة بهذه الاوضاع «اللاشرعية» الاستغلالية ، فانها لا تعمل على التصدي لها وايقافها بشكل جدي ، وانما تتغاضى عنها . فقد ذكرت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٦٩/٥/١ ، بأن اسحق هوندك ، مساعد وزير العمل الاسرائيلي ، صرح بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠ بأنه « بالامكان منع تشغيل العمال بصورة غير نظامية ، الا أن الامر مرتبط بمصاعب جمة ، وأنه يجب ان ينظر لهذا الامر نظرة ايجابية لا سلبية » . والنظرة الايجابية هي كما تراها السلطات الاسرائيلية وكما يتفق مع مصالح الرأسمالية الاسرائيلية . فنمو فئة من المستغلين العرب تحت الحماية الاسرائيلية سوف يربطهم بسلطة الاحتلال — مشكلين « ركائز اجتماعية » لهذا الاحتلال — ويكون ايضا عامل فرقة بين السكان . كذلك فان ابقاء هذه الحالة من « لاشرعية » العمل سيبقي هؤلاء العمال تحت رحمة الرأسمالية الاسرائيلية ، مسخرين دوما لخدمة أهداف الاقتصاد الاسرائيلي الذي يستفيد من رخص هذه الايدي العاملة ، مهددين بالابعاد في أي وقت يتعرض فيه الوضع الاقتصادي لاية هزات .

لقد أدى هذا الوضع (العمل بواسطة المتعهدين والعمل الفردي وتغاضي السلطات عن ذلك) الى خلق نوع من « أسواق العمل » — تشبه الى حد كبير « أسواق النخاسة » — في بعض الاماكن الهامة التي تحتاج للايدي العاملة بكثرة . ففي بعض هذه الاماكن خلق نوع من « أسواق العبيد العصرية » ، نذكر منها على سبيل المثال ، سوقا يقع في الرملة بالقرب من البلدية،وآخر يقع في حديقة في شارع « يافت » في يافا ، وثالث قرب «الساعة» في بتاح تكفا(٧). وفي هذه الاسواق يتجمع العمال بانتظار المتعهدين او اصحاب العمل ، الذين يأتون لاختيار عمال يقومون بأعمال تخصهم . ويصف تحقيق عن تلك الاسواق في ملحق هآرتس بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٦ ، ما يجري في سوق العمال في يافا بالاتي : « يفتح سوق العمل طيلة النهار ، وتعقد فيه الصفقات بشكل علني ، حيث يأتي متعهدون ، ومساعدو متعهدين ، ومواطنون عاديون يملكون بضاعة ويرغبون في نقلها او حديقة ويودون